التأويل في إعراب الجمل
(الجملة الشَّرطيّة مثالاً)

الدكتور عمر مصطفى*

الملخَّص

تناولت في هذا البحث أمر التأويل إلى مفرد في باب إعراب الجمل ذات المحـــل واتّخذت من جملة جواب الشرط الجازم مثالا لذلك حين تقترن بالفاء أو إذا الفجائيـــة ويكون لها محل من الإعراب، وحين لا تقترن ،ولا يكون لها محل.

وقصدي من ذلك متابعة جهود من سبقني في ميدان تيسير النحو ومحاولة السعي إلى تخليصه من شوائبه التي جاءت نتيجة لاختلاف النحويين، فيكون البحث حلقة من حلقات محاولات التيسير، وبه وبغيره نصل إلى تيسير النحـــو، ومـــا يلبـــي رغبـــة المتعلمين، ولاسيما أنّ التأويل في إعراب الجمل من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث وإعادة نظر دائمة، حتى نصل إلى ضابط حقيقي للمسألة، يسهل على المتعلمين فهم حقيقة إعراب الجمل.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة دمشق

التأويل في إعراب الجمل:

مما لا ريب فيه أن صناعة الإعراب تقتضي ممّن يتصدّى لها أن يتدبّر معنى النصّ الذي هو بصدده، ويوفي قواعد النحو حقّها، ويدخل في تدبّر المعنى معرفة معاني المفردات الغريبة، ومراعاة معنى الكلمة في السياق الذي جاءت فيه، والاعتداد بالمقام الذي قيل فيه النص[1]، لأن مجافاة مقام النصّ تؤدي إلى بخسه حقّه والنأي به عن المراد منه.

هذا مع المحافظة على صحّة القاعدة النحوية وسلامتها والرجوع إليها وتأويل الكلام إذا دعت الحاجة إليه تأويلاً يتفق والأصول النحوية، وينبثق من روح اللغة وحيويتها، ولا يخرجها عن طبيعتها ورونقها.

إن مراعاة الصناعة النحوية بمنأى عن المعنى بمختلف جوانبه الوظيفية والمعجمية والاجتماعية (معنى المقام) هدمٌ لروح النصّ وبعدٌ عن معناه المقصود، لأن الإعراب تذوقٌ للمعنى ووقوف وحكم عليه بالرفعة أو الضعة[2].

وقد أولى النحويون المعنى اهتمامهم، ونظروا إليه نظرة دقيقة لدى توجيهاتهم، وبنوا عليه اختلاف الأوجه الإعرابية، وظهر ذلك عند متقدميهم، فابن أبي إسحاق الحضرمي "سأل الفرزدق كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده: فعولان، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبّحت ونهض، فقال عبدالله بن أبي إسحاق: لو قال: فعولين لخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر"[3].

---

(1) انظر نحو التيسير، أحمد عبدالسلام الجولري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1984م، ص 48

(2) نفسه، ص 48

وسيبويه يرفض من الوجوه الإعرابية ما يؤدي إلى فساد المعنى، قال معلّقاً على قول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

"فإنما رفع (أي قليل) لأنه لم يجعل القليل مطلوبة، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيا، ولو لم يُرِد ذلك ونصب فسد المعنى"[4] .

والذي أراده سيبويه ههنا أنه لا يصحّ أن تجعل كلمة "قليل" من باب التنازع، بحيث تكون مطلوبة للفعلين المتقدمين "كفى" و"أطلب"، فيصلح فيها الرفع على الفاعلية للأول والنصب على المفعولية للثاني، لأن الشاعر –وهو ملك– لا يطلب القليل بل الملك الذي ضاع منه، أمّا المال فيكفيه منه القليل، ولذا وجب أن تكون كلمة "قليل" مرفوعة على أنها فاعل "كفى"، ولو نصب على المفعولية لـ"أطلب" فسد المعنى.

وقد بلغ ابن جني في تذوّقه للمعنى وربط الإعراب به مبلغاً عالياً، واختار الوجه الإعرابي الذي يرقى بالمعنى ويرفعه، ويتجلى ذلك في قوله: "قال الله تعالى: (فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين) [5] : ينبغي أن تكون "خاسئين" خبراً آخر لـ"كونوا"، والأول "قردة"، فهو كقولك: "هذا حلو حامض"، وإن جعلته وصفاً لـ"قردة"، صغُر معناه، ألا ترى أن القرد لذلّه وصغاره خاسئ أبداً، فيكون إذا صفة غير مفيدة.." [6] .

ولا يكتفي ابن جني بالدلالة على مذهبه في الآية السابقة بالاستناد إلى المعنى الجليل، وإنما يبيّن أن ما ذهب إليه يؤيده الوجه الأقوى في الصناعة، ويشير إلى وجه آخر جائز من حيث الصناعة، ولكنه ليس بالوجه الذي يقوّي المعنى، فيقول: "ويؤنس

---

[3] الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت، 320/3

[4] الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م، 79/1

[5] سورة البقرة، الآية 65

[6] الخصائص، 158/2 وما بعدها.

بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة لـ"قردة"، لكان الأخلق أن يكون: "قردة خاسئة"، وفي أن لم يقرأ بذلك ألبتة دلالة على أنه ليس بوصف، وإن كان قد يجوز أن يكون"خاسئين" صفة لـ"قردة" على المعنى، إذ كان المعنى أنها هي هم في المعنى، إلا أن هذا إنما هو جائز، وليس بالوجه.." [7] .

فالإعراب عند ابن جني ليس مجرد أن ينظر المعرب في قواعد النحويين، فيبيح ما أباحت، ويمنع ما منعت، وإنما هو رصد للمعنى، وإصلاح له، وجلبٌ للفائدة المتوخاة من الكلام، وإضفاء الحسن عليه.

والإبانة عن وظائف الكلم لم تقتصر عليها مفردة، بل راعى النحويون أحوال هذه الكلم حينما تنتظم فيما يسمى بالجملة، ولا شك أن مراعاة المعنى لم تغب عن أذهانهم حين نظروا في الجملة من جهة موقعها، فها هو ذا ابن جني يعلّق على قول الحماسي:

وكيف أنساك لا نُعماك واحدةٌ عندي ولا بالذي أسديت من قِدمِ

بقوله: "من قوله: "لا" إلى آخر البيت في موضع نصب على الحال، أي كيف أنساك ظاهرةً نَعماؤك، وإن شئت استأنفت هذا الكلام، فلم تجعل له موضعاً، وهذا أشبه، لأنه أمدح، فكما أن قوله: "وكيف أنساك" جملة لا موضع لها، فكذلك "لا نعماك واحدة"، و"ولا بالذي أسديت من قدم" جملتان كذلك، وكلما كان الكلام المراد به مدحاً مفصّلة كان أنعتَ له، ولذلك تخرج فيه وفي الذم من إعراب إلى إعراب للإيذان بالانتقال من جملة إلى أخرى"[8] .

ولاشك أن تيسير النحو العربي بات ضرورة هذه الأيام، وإعادة النظر في كثير من مسائله أصبحت أشدَّ حاجة، ولاسيما أن لهذا العصر لغة خاصة تفرض ذاتها في

[7] نفسه، 159/2

[8] إعراب الحماسة، ابن جني، مخطوط، مصورة دار الكتب المصرية، 179/ب – 180/أ

هذا السياق، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "وهكذا كان قدر العربية أن تقعد قواعدها على أساس اللغة الأدبية، لأن المرحلة الحضارية التي عاشتها اللغة، حتى نهاية القرن الثاني، وهي مرحلة الرواية، كانت مرحلة أدبية يمثلها الصراع السياسي والعسكري والاقتصادي والفكري.

وحين بدأت اللغة تستخدم في التعبير عن العلوم كان النحو العربي قد استقر في أعمال علماء وأئمة تربعوا على عرشه، ولم يستطع أحد أن ينزلهم من فوقه حتى يوم الناس هذا، فقد كسبت أعمالهم قيمة تقترب من القداسة، وصارت إعادة النظر في بعض ما كتبوا من التجديف لدىأهل العلم من المشتغلين بالعلوم العربية"[9]

الإعراب سمة من سمات العربية التي تتميز بها من غيرها من اللغات الأخرى، وهو سمة ظاهرة فيها، إذ به تُعْرَفُ سمتها، ووظائف كل كلمة في سياقها، وبه تُحدَّد علاقة الكلمة بما قبلها وبعدها، وهو الوجه الظاهر للعامل النحوي، ولاسيما أن العامل مسألة افتراضية عقلية، يُعوَّل عليه في تفسير ظهور هذه الحركة دون غيرها على الكلمة.

إن القاعدة التي ارتضاها النحويون في إعراب الجمل التأويلُ إلى المفرد، فالجملة التي تؤول بمفرد لها محلّ من الإعراب، وما لا تؤول بمفرد لا محلّ لها، وهي قاعدة تعليمية، ما زالت الأساس المتبع في إعراب الجمل، ولم تصل الدراسات إلى غير هذه القاعدة على الرغم من أنها مردودة بجملة أمور، منها جملة مقول القول التي يشترط فيها كسر همزة "إن" ، وهي من الجمل التي لها محلّ، وقاعدة فتح همزة "إن" أو كسرها خاضعة للتأويل، فتكسر همزتها عندما لا تؤول بمفرد، ووقوعها بعد القول يوجب كسر همزتها، فهي من جهة وقوعها بعد القول مكسورة، وحينها لا تؤول، ومن

[9] العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة ط2، 1986م، ص76–77

جهة كون لها محل من الإعراب مفتوحة، وحينها لا تؤول، وبهذا يقع التناقض، وسببه إضراب قاعدة التأويل في الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

وكذا جملة جواب الشرط الجازم إذا كانت مقترنة بالفاء أو "إذا" الفجائية، ويجري هذا أيضا على الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

فإذا كان الإعراب أصلاً في الأسماء، فرعاً في غيرها؛ فإن الحكم يكون على الأصل، وتقرير القاعدة ينبني عليه، ووضع المعيار يستند إليه، فالإعراب يفصح عن وظيفة الكلمة إذا كانت معربة، والحركة علامة ذلك، وليست الكلمة مفصحة عن ذلك، بل هي مما يقبل ظهور أثر العامل فيها، بدليل أن "كيف" تأتي حالاً أو خبراً، وهي من الأسماء المبنية، لكنها معربة المحل، أي إن محل الكلمة من الإعراب يتبيَّن من مكانها في السياق.

يقول الدكتور تمام حسان: "فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يعدُّ من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى، فقد أشرنا من قبل إلى أن المعنى الوظيفي متعدد بالنسبة للمبنى الواحد... وأما بالنسبة لمبنى "ما" فقد رأينا من قبل أنها تصلح على إطلاقها للشرط والاستفهام والموصول والمصدرية، وأن تكون كافة أو زائدة إلخ ... والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة "[10]

[10] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994ص180-181

وقد اجتهد الدكتور حسان في تفسير ظاهرة الإعر اب، فجعل العامل في إعراب الفاعل ، يتكون من سبع قرائن، والعامل في إعراب المفعول، يتكون من خمس قرائن. وقد يكون محقاً في ذلك ، إلاّ أن هذا الأمر، يظل تفسيراً لمسألة العامل النحوي. لأنه قد يقول قائل: ازداد الأمر تعقيداً، ولاسيما أنّ الشكوى من الإعراب والعامل بدأت تكبر هذه الأيام،وإذا لم نصغ جيداً إلى ما يُطرح ويثار في هذا

لكن الذي استسلم إليه الباحثون أنّ معيار محل الجملة وعدمه هو التأويل وعدمه، وهذا يقتضي أنها إذا جعلت مفردا، ظهر أثر العامل فيه، وتكون الحركة الإعرابية أمارة عليه, وهذا غير مسلَّم به، لأن وظيفة هذا المفرد مرتبطة ارتباطاً ذا أسس ومعايير معينة بالحدث في تركيب الجملة العربية، فالفاعل –مثلاً– سمي بذلك، لأنه من يقوم بالحدث، إذا؛ فمسألة تحديد الوظائف تتمُّ بعلاقة أي كلمة بهذا الحدث، فإذا قيل: كيف يكون هذا في الجملة إذا كانت اسمية، قلنا: الخبر –وهو الجزء الذي يشتمل على الحدث– يربط الكلمات التي بعده بعلاقة معينة، لكنه في الوقت نفسه مرتبط بذاته بدليل اسمه خبرا عن مبتدأ، لا يرتبط إلاّ بهذا الخبر ...

إن فهم العلاقة بين الحدث و أجزاء الجملة هو الذي يحدد وظائف الكلمات بصرف النظر عن مبنى أيٍّ منها، والحركة الإعرابية ليست شرطاً لها ، ولكنها موجبة –إن كانت– لإعراب الكلمة .

لكن، هل التأويل وعدمه قاعدة صحيحة في معيار إعراب الجمل، والتأويل يعني قبول أثر العامل، وعدمه يعني خلاف ذلك، وهذا يعني أن المسألة تنحصر في أثر العامل، إلاّ أن العوامل لا يكون أثرها محصوراً في ظهور الحركة، ولذلك نجد أن الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم، لهل محل إن اقترنت، وليس لها محل إن لم تقترن، فأين –إذاً– معيار التأويل وعدمه في هذا الموضع وغيره [11].

فإذا سلّمنا بأن الجملة التي لها محل من الإعراب تؤول بمفرد، فهذا يعني أنَّ لدينا مفرداً محله الجزم، والجزم لا يكون في الأسماء، فالمعيار هنا ليس التأويل

السياق ؛فإنّ النتيجة قد لا تحمد عقباها، ولاسيما أنّ هذا الأمر من شأن المختصين، وعليهم تقع مسؤولية البحث الجاد لتجديد النحو وتيسيره.

[11] المختار من أبواب النحو، د.محمد خير الحلواني، مكتبة دار الشروق، بيروت، ط1 1975م، ص76 وما بعدها.

وعدمه، وإنما هو معيار آخر، سنأتي على ذكره في موضعه، وثمة معايير أخرى في إعراب الجمل أيضاً تتعلق بحقيقة الإعراب في الجملة .

والذي أريد أن أصل إليه أن الإعراب لا يعني ظهور الحركةِ أثرِ العامل، وإنما يعني تحويل هذا الموضع إلى الأصل الذي لو كان لظهر عليه أثر العامل، وليس من الضرورة أن يكون التأويل إلى مفرد، بل قد يكون إلى غير ذلك ... لأن "إن" الشرطية تجزم فعلين مضارعين، وهذا هو الأصل فيها، فإذا كان الجواب جملة اسمية؛ قلنا: في محل جزم جواب الشرط، إذا كانت مقترنة، وهذا يعني أنها لو جُعلت فعلا مضارعا لظهر الجزم عليه،وليس المعنى التأويل إلى اسم، كما هو الحال في الجمل الأخرى .

إذاً؛ فالخلاف ليس في أمر التأويل وعدمه، وإنما في حقيقة الإعراب الذي يفسر ظاهرة التركيب في النظام اللغوي للغة العربية ... والقدماء ركنوا إلى أمر العامل النحوي في هذا السياق، فالجرجاني فسّر ذلك بقوله: "واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فعلا، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"[12]

إن أهم معايير النظم السليم هو المحافظة على قواعد النحو، وتحليل النظم الجيد هو النظر الدقيق في تفسير ظهور الحركات الإعرابية بالدرجة الأولى، لأن هذا هو العنصر الأبرز من العناصر التي تكوِّن نظم الكلم، وهذا ما لا يظهر بنحو واضح في إعراب الجمل، لكنَّ نظرية النظم تجري على إعراب الجمل بنحو ظاهر، ولا يتأتَّى ذلك من التأويل وعدمه.

---

[12] دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني،صحح أصله الامام محمد عبده، علق حواشيه محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، 1961م، ص55

والأمر الذي أودُّ بحثه مفصلاً موضوع الجملة الشرطية التي تتكوّن من جملتين، هما جملة فعل الشرط، وجملة جوابه، وكلامنا في هذا السياق ينصبُّ على جملة جواب الشرط ذات المحل، لأنّ البحث قائم على مسألة التأويل إلى مفرد.

يقول الدكتور شوقي ضيف: "ووضع أيضاً في طائفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا في مثل: "إن تقم أقم معك" بحجة أن الفعل مجزوم في جواب الشرط، وأن لا داعي لتقدير محل لجملته. ووضع مقابلا لذلك في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب جواب الشرط الجازم إذا اقترن بالفاء أو إذا؛ لأنه ليس في الجملة حينئذٍ فعل مجزوم، وبالمثل جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، وهي تفرقة لا تتضح ولا مبرر لها".[13]

وهذا يقودنا إلى الحديث عن جملة جواب الشرط الجازم فقط، لأنها هي التي يمكن أن يكون لها محل من الإعراب ،إن اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية،وهنا نتساءل عن معيار المحل على الرغم من أن جملة جواب الشرط غير الجازم، لا محل لها، وإن اقترنت بالفاء، أو إذا الفجائية.

إذاً؛ فالشرط الأول أن تكون أداة الشرط جازمة، والشرط الثاني أن تكون الجملة مقترنة بالفاء، أو إذا الفجائية، وانعدام أحد الشرطين لا يجعل للجملة محلاً من الإعراب.

فالأصل في الجزم أن يكون للفعل المضارع، فإذا وقع بعد أداة الشرط فعل ماض؛ قلنا: وهو في محل جزم فعل الشرط، فهي تستطيع بتأثيرها أن تجزم الفعل إما في اللفظ، إن كان يقبل ذلك، وهذا هو الفعل المضارع، أو في المحل، إن كان فعلاً ماضياً.

---

[13] تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف ص 193_194

وأما الجواب؛ فلا بدّ من ربطه بالجملة الكبرى، أي الشرطية، فإذا كان مضارعا، جُزم، وجُعل هذا الجزم هو الرابط الذي يربط بين الجملتين، جملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، وإن كان غير ذلك، جيء بالفاء، ويُفهم من هذا أن مجيء الفاء يجب أن يكون البديل الذي يؤدي الوظيفة التي كانت تؤدّيها الأداة، عندما كان الجواب فعلا يقبل الجزم لفظاً أو محلاً، والظاهر أن هذه الوظيفة هي الربط بين الجملتين،لأنه لابدّ من رابط بين الجملتين، حتى يتحقق الشرط بمعناه الحقيقي، فجملة الجواب تنفلت عن الشرط، وتخرج عن دائرته عندما لا تكون مجزومة، ولكي نعيدها إلى ذلك، ونقوي الرابط الذي انقطع بين جملة الشرط وجملة الجواب، جئنا بالفاء، لأنّ الفاء تفيد التعقيب، ولا تترك مهلة بين المتعاطفين، وهذه الخصيصة في الفاء جعلتها صالحة للربط، أو لإيجاد ما فقدته جملة جواب الشرط عندما لا تكون مجزومة.

يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "وقد علل السيرافي ذلك بقوله: "والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلا، لأنه شيء مضمون فعله إذا فُعل الشرط، أو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط. و"إن" هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، وإن لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتَوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر،وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، واختاروا الفاء دون الواو وثم، لأن حق الجواب أن يكون عُقيب الشرط متصلاً به، والفاء توجب ذلك".[14]

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش: "وأعلم أنك إذا قلت في الشرط:" إن تكرمني أكرمك" مثلا، فالفعل الأول مجزوم بـ"إن" بلا خلاف فيما أعلم، وهو الشرط، ومعنى الشرط العلامة والأمارة، فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشراط

[14] الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت 1990 ص 186 وانظر سيبويه، 63/3

الساعة، أي علاماتها، قال الله تعالى: (فقد جاء أشراطها)[15] وأما الجزاء فيختلف فيه، فذهب أبو العباس المبرد[16] إلى أن الجازم للشرط: إن" و"إن" وفعل الشرط جميعاً عملاً في الجزاء، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء، والابتداء والمبتدأ جميعاً عملاً في الخبر، وكذلك "إن" هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط، وفعل الشرط وحرف الشرط جميعاً عملاً في الجزاء، لأن الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقاراً واحداً، وهما المقتضيان لوجود الجواب، فليس نسبة العمل إلى أحدهما بأدنى من نسبته إلى الآخر.

وهذا القول وإن كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا، فإنه لا ينفك من ضعف، وذلك لأن "إن" عاملة في الشرط لا محالة، وقد ظهر أثر عملها فيه، وأما الشرط؛ فليس بعامل هنا، لأنه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس، وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل فإضافة ما لا أثر له إلى ما له أثر لا أثر له، ويمكن أن يقال: إن الشيء قد يؤثر بانفراده أثراً، فإذا انضاف إلى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل.

والذي عليه الأكثر أن "إن" هي العاملة في الشرط وجوابه، لأنه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة في الجزاء، إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطاً في العمل لا جزءاً من العامل، وكذلك تقول في المبتدأ والخبر إن الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة، وفي الخبر بواسطة المبتدأ، وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار، فقال: إذا وضعت الماء في قدر، وسخنته بالنار، فالنار هي المؤثرة في القدر، والماء الاسخان، إلا أن تأثيرها في القدر بلا واسطة وفي الماء بواسطة القدر".[17]

---

[15] سورة محمد، الآية 18

[16] المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 49/2

[17] شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، مكتبة المتنبي، القاهرة، 7/ 41ـ42

والأمر الذي يُستفاد من الفاء يجب أن يكون هو نفسه في إذا الفجائية، لأنهم لم يرتضوا إلاّ الفاء وإذا الفجائية للربط، وهذا يجعل الأداتين تشتركان في أمر واحد، وهو أنّ الفاء تقلِّص المهلة بين المتعاطفين، وتقوي الصلة بينهما، وكذا إذا الفجائية، لأنك عندما تقول: "خرجت فإذا بزيد" فإن زمن رؤية زيد وزمن الخروج يكادان يتداخلان بسبب عنصر المفاجأة الذي أحدثته "إذا"، وهذا ما جعلها تشترك مع الفاء في صلاحية ربط جملة جواب الشرط التي فقدت ذلك بسبب عدم وقوع الجزم عليها، ولذلك فإنّ ربط الجملة بأحد هذين الحرفين، يجعل لها محلاً من الإعراب، وهذا يعني –بلا شكّ– أنّ الجزم يجب أن يكون في الجواب، إما في اللفظ وإما في المحل، ولذلك نجد أنّ كلّ ما لا يصلح أن يكون فعلا للشرط، ووقع في الجواب، رُبط بالفاء، لأنّ الجزم لا يقع عليه مباشرة، كأن تكون الجملة اسمية، فالجملة الاسمية لا تصلح أن تكون جملة فعل الشرط، فلما وقعت في جملة الجواب، ربطت بالفاء، فإذا وقفنا على شاهد يخالف ذلك، خُرِّج على الضرورة، كقول الشاعر:

مَنْ يَفعلِ الحسنَاتِ اللهُ يَشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلان[18]

والذي يعنينا من هذا الكلام أنّ ربط الجملة بالفاء، يجعل لها محلاً، أي إنّ الجزم أصبح في المحل، وليس في اللفظ، إذاً؛ فالمعيار هنا هو معيار الجزم، فإذا قال قائل: قد تكون جملة الجواب غير مجزومة وغير مرتبطة بالفاء، نحو"إن نجحت أكرمتك"، قلنا: فعل الجواب في محل جزم، وإن كان ماضياً، لأنّ ما يجري عليه قد جرى على فعل الشرط، ولذلك فإنّ ما لا يصلح أن يكون واقعاً في محل جملة فعل الشرط، لابدّ من ربطه بالفاء، وما خالف ذلك يخرّج على الضرورة إن كان من الأبيات الشواهد، وما دون ذلك غير صحيح، كأن يقول قائل: "إن تدرس أنت الناجح"، والصحيح: "إن

[18] هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، والبيت في سيبويه 65/3، والمغني ص80 و133 والخزانة 644/3 و655 و547/4، ويروى "من يفعل الحسنات فالرحمن يشكره".

تدرس فأنت الناجح"، لأنه لابدّ من الفاء لكي تبقى صلة الربط، بعدما فُقدت بسبب كون جملة "أنت الناجح" لا تقبل الجزم.

وخلاصة هذا الكلام أنّه لا معنى للتأويل إلى المفرد في هذا السياق، ولكنّ المعنى المحافظة على عمل "إن" أولا المتمثل بجزم جملتين، فلما كانت الجملة الثانية لا تصلح لذلك، قيل: والجملة في محل جزم جواب الشرط، وتكون الفاء قد عملت عملها[19] لأنّ الفاء أوجدت الشيء الذي يجب أن توجده "إن"، لو كانت الجملة مما يقبل الجزم.

وما يدلّ على ذلك دلالة قاطعة أنّ هذه الجملة لا يمكن أن تؤول إلى مفرد، ثمّ لو صحّ ذلك، يكون هذا المفرد مجزوماً، والجزم من خواص الأفعال، والعبارة الجيدة في هذا السياق أن يقال: لو أولت هذه الجملة إلى فعل مضارع؛ لظهر الجزم عليه، وإلى فعل ماض؛ لكان مجزوم المحل، وكذا الأمر فيما يتعلق بأي جملة تقع جواباً للشرط ولم يظهر عليها الجزم لا في اللفظ ولا في المحل.

يقول ابن هشام: "وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو"إن قام زيد قام عمرو" فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: "إن قام ويقعدا أخواك" على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل".[20]

إذا؛ فابن هشام مقرّ أن الجزم للفعل وحده إذا خلا من الفاء واذا، واذا لم يخل؛ فالمحل للجملة، وهذا لا يجري إلا على ما في بين الجملتين الاسمية والفعلية من فروق، إذ كيف يكون الفعل في محل جزم، وهو غير مقترن بالفاء، وهذا مسلّم به، ولا

---

[19] والجملة مع الفاء في محل جزم، وليس الجملة وحدها، لأنّ وجود الفاء هو الذي جعل للجملة محلاً من الإعراب.

[20] مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق ط6 ص552

يكون للجملة محل، والفعل هو العنصر الأساسي فيها، فإذا قلت:"إن قام زيد، قام عمرو"، فيكون فعل "قام" الثاني في محل جزم بالنظر إليه وحده، ولا محل له بالنظر إليه وهو في الجملة.

وهذا أمر في غاية التعقيد، والتقعير غير المحدود، وقد تجاوزت مثل هذه التفاسير حدود المنطق تجاوزاً كبيراً، والمسألة تنتهي بتحديد الجواب فقط دون الدخول في التفصيلات كلها، إذ لا فائدة من ذلك، يقول عباس حسن:" مما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية –دون الجملة الجوابية– لا يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب تنفرد به، ويقتصر عليها، فليس لها كيان مستقل، فهي لهذا لا تسمى جملة، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد",[21]

وفي موضع آخر يقول: "إن كان الجواب مقترنا بالفاء الرابطة أو إذا الفجائية التي تحل محلها أحياناً؛ فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة، لا في الفعل وحده، ولا في غيره من أجزائها، فتأثيره مسلّط عليها مجتمعة متماسكة الأجزاء –ومن بين أجزائها: الفاء وإذا الفجائية– فتصير الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط".[22]

وقال أيضاً: "من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمة النحو؛ يقول سيبويه: إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي مثل" إن رأتني تميل عني"، ليس هو جواب الشرط، وإنما هو دليل على الجواب، وتسميته بالجواب تساهل، أو مجاز لدلالته على الجواب، والجواب الحقيقي محذوف، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلي الذي يسبق أداة الشرط".[23]

---

[21] النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة ط7، 444/4

[22] نفسه 457/4

[23] سيبويه 98/3

والأصل عنده: تميل عني إن رأتني تمل، فالجواب محذوف دلّ عليه جملة "تميل عني"، وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية، ففي الكلام أمران؛ حذف الجواب، وتأخير ما يدلّ عليه، وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع، ويجوز أن يفسر ناصباً للاسم الذي قد يكون قبل الأداة؛ مثل: محمدا إن جاء أكرمُ وأرعاه.

وقال الكوفيون والمبرد: "إن المضارع وما يتصل به هو الجواب، ولكن على تقدير الفاء التي تدخل على الجواب أحياناً، فتقوم في إفادة الربط بين جملتي الشرط والجواب مقام الفعل، ولا يجزم معها الفعل استغناء بها في الربط عن الجزم، ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم".[24]

ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة؛ لأن المضارع الواقع في حيز فاء الربط على الصورة السالفة واجب الرفع على الرغم من أن الفاء هنا مقدرة، سواء أكان فعل الشرط ماضياً، نحو قوله تعالى:(ومن عاد فينتقمُ الله منه)[25]، أم مضارعاً كقوله تعالى: (فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا).[26]

ففي الكلام عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها، وحذف المبتدأ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط، وجملة الجواب في محل جزم، فيجوز العطف عليها بالجزم، ولا يصلح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملاً، وهذا الرأي –رغم ما فيه– أقرب من رأي سيبويه إلى القبول".[27]

---

[24] المقتضب 2/69ـ70

[25] سورة المائدة 5 : 95

[26] سورة الجن 72 : 13

[27] النحو الوافي 4/475

وحقيقة الأمر أن النحاة تأولوا هذا الأمر بنحو يخالف النظام اللغـــوي الـــدقيق، وأوغلوا في تعليل هذه الظواهر بكلام أصبح عبئاً على الدارسين فضلاً عن المتعلمين، وخلافهم في الجملة الشرطية السابق ذكره، جعلهم يتطرقون إلى تعليـــل الجـــزم فـــي المضارع المسبوق بالأمر، وجعله جواباً لشرط مقدر، على الرغم من أن هذا الـــشرط المقدر لم يظهر ألبتة، يقول الدكتور محمود أحمد نحلة:" على أن النحاة يعتدون جواب الأمر جواباً لشرط محذوف، لتفسير الجزم في المضارع، ويخرجونه من باب الجزاء إذا كان غير مجزوم، وجزم الجواب عند سيبويه هو معيار دخوله في باب الجزاء أو خروجه منه، يقول:" وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جـــواب"إن تـــأتني" بـــــ"إن تأتني"، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنـــه إذا أرادوا الجـــزاء، كمـــا أن "إن تأتني" غير مستغنية عن "آتك"،[28]ثم قال :" وتقول :ائتني آتك" فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على ألا تجعله معلقاً بالأول، ولكن تبتدئه، وتجعـــل الأول مـــستغنيا عنه، كأنه يقول :"ائتني أنا آتيك"، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل[29]

وقالَ رائدُهم أرسوا نُزاولِها فكلُّ حتفٍ امرئٍ يمضي لمقدَار

وقال في موضع آخر:" وتقول : "ذره يقل ذلك" و"ذره يقول"، فالرفع من وجهين، فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلاً، فتجعل" يقول" في موضع"قائل"، فمثل الجزم قوله عزّ وجل:(ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل)[30]، ومثل الرفع قوله تعالى جدّه:(ذرهم في خوضهم يلعبون)[31]، وتقول: ائتني تمشي، أي ائتني ماشياً، وإن شاء جزمه على أنه إن أتاه مشى فيما يستقبل، وإن شاء رفعه على الابتداء".[32]

---

[28] سيبويه 3/93ـــ94

[29] انظر سيبويه 3/95ـــ96 ، وهو في شرح ابن يعيش 7/50، والخزانة 3/659

[30] سورة الحجر، الآية 3

[31] سورة الأنعام، الآية 91

[32] سيبويه 3/98

ولا يكاد المعنى في نظرنا يختلف بالجزم أو دونه إذا ضربنا صفحاً عن اعتساف التأويل، فالجواب في الشاهد مرتبط بالأمر ومترتب عليه، وغير مقبول أن تكون جملة الجواب مبتدأة كما أشار إلى ذلك سيبويه، إذ إن الصلة بين الجملتين لا تنكر، وجعلها حالاً في القول الثاني إنكار لصلة ترتب الجواب على الأمر، وذهاب بالجملة مذهباً آخر لا لشيء إلا لأن الفعل غير مجزوم".[33]

ولعل الأمر على غير ما هو مذكور، إذ إن الحدثين لم يقعا حقيقة، ففي قولنا: "ادرس تنجح" عدم وقوع الدراسة، وكذا النجاح، وانتفاء وقوع الحدث يقابله انتفاء وجود الحركة، لأن الحركة دلالة في ذاتها على وقوعٍ ما، والسكون خلاف ذلك، والجزم يمثّل ذلك، إن كان في الشرط وغيره.

وهذا الأمر مُتحصَّل في فعل الأمر دون حاجة إلى ذلك التقدير، هم قالوا : "ادرس، إن تدرس تنجح"، ومعنى ذلك أنّ "إن تدرس" دلّ عليها "ادرس"، وأقول: إذا كان " إن تدرس" مدلولاً عليها بـ" ادرس"؛ فلا حاجة إلى هذا التقدير، ولاسيما أن "ادرس" –وهو فعل أمر– لم يقع بعدُ، ولذلك أراه كان مجزوما، وكذا "إن تدرس"، فالحدث لم يقع، ولذا جُزم، ووقوع الجزم في الفعلين، أدى إلى مضمون واحد، وهو عدم وقوع الحدثين، وهذا الأمر المشترك بينهما يجعلهما يصلحان لجزم الجواب بلا تقدير، وبلا جعْل "إن تدرس" هو الأصل، ولاسيما أنّ التقدير من صنع النحاة، إذ إنّه لا يظهر كثير من تقديراتهم في الكلام الفصيح، وإنما هو عمل صناعي لتفسير مسألة ارتضَوها، وسلّموا بها.

ولو جاء هذا الفعل منصوبا، لقدروا اللام ليصحّ لهم ذلك، ثم يتأوّلون الأمر على أنه بتقدير اللام، فمعنى "ادرس تنجح" ادرس لتنجح، وقد يكون المعنى على تقدير اللام، وهو الأدق، لأن الدراسة ليست شرطاً وحيداً للنجاح، وإنما هي من شروط

[33] نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أحمد نخلة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991م، ص 256ــ 257

النجاح، وهذا يتأتّى بتقدير اللام، أمّا على تقدير الشرط المقدّر؛ فهي شـــرط النجـــاح، والمعنى يخالف ذلك، ولاسيما أنّ فعل جواب الطلب المجزوم يكون على تقدير اللام.

وهذا ممّا يقوي عدم الإغراق في التقديرات التي تجافي روح اللغـــة، ولا تتفـــق والنظام اللغوي الخاص باللغة العربية، فالمعنى يجب أن يؤخذ من السياق، وليس مـــن تقديرِ فرضه فكرٌ معين، لأنّ الخروج على ظاهر السياق لا يقف عند حدٍّ، ولا ســـبيل إلى حصره، لئلا يأخذ سُبُلاً كثيرة، لذلك كثرت خلافاتهم في هذا الأمر وفي غيره ممّا يقبل التقدير.

وأمّا رفع المضارع بعد الطلب؛ فهو الأصل في بابه لعدم التقـــدير، وذلـــك إذا استقام السياق، ولم يفسد المعنى، ففي قولنا:" ادرس تنجح" لا يمكن رفـــع المـــضارع لفساد المعنى، وفي قولنا: "ادرس تمشي" بالرفع، يمكن الرفع، ويجوز الجزم، والمتكلم هو الذي يحدّد ذلك جريا وراء المعنى الذي يريده.

والأكل في قوله تعالى: (ذرهم يأكلوا) غير واقع، ولذلك لا بدّ من الجزم مراعاة للمعنى، ولا يقع إلاّ إذا وقع ما تقدّمه، وهذا هو معنى الشرط وجوهره.

أما اللعب في قوله تعالى: (ذرهم في خوضهم يلعبون)؛ فهو واقع، وغير مترتّب على وقوع ما تقدّمه، ولذلك يمتنع جزمه مراعاة للمعنى، ولو جزم لكان غير واقـــع، ورتّب حصوله على حصول الطلب، وهذا لا يقتضيه السياق.

وفي مثالي سيبويه: "ذره يقل، وذره يقول" تباين ظاهر في الدلالة، والمتكلم وحده مَن يقرّر الرفع أو الجزم، وذلك بحسب ما يقتضيه المعنى.

أمّا التخريج الصناعي لحالة الرفع، فلا مانع من ترجيح النصب على المفعوليـــة إن أمكن ذلك، وإلاّ؛ فالنصب على الحال أولى من جعل جملته مبتدأة، لأنّ فـــي ذلـــك تفكيكا للربط القوي بين الجملتين وإضعافاً للمعنى المُراد.

حتى إن خلافهم وصل إلى علة نصب الاسم المتقدم على حرف الشرط، وهـــذا ناتج عن خلافهم في تفسير الجزم في الجملة الشرطية الكبرى، يقول الأنباري: "ذهب

الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو: "زيدا إن تضرب أضرب"، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط، لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على "إن" ، كقولك "أضربُ إن تضرب"، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أُخّر انجزم بالجوار على ما بيّنا، وإن كان من حقّه أن يكون مرفوعاً.

والذي يدلّ على ذلك قول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ[34]

والتقدير فيه: إنك تصرعُ إن يُصرَعْ أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً، قال زهير[35]:

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

والتقدير فيه: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط، لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام،

---

[34] هذان بيتان من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي، وهما في سيبويه 67/3، وشرح الرضي 673 916و926و1407، وشرح ابن يعيش 158/8، والمغني ص717، وشرح ابن عقيل 343/2، والأشموني 49/4

[35] وهو في سيبويه 66/3، وشرح ابن يعيش 157/8، والمغني ص552، وأوضح المسالك 207/4، وشرح الشذور ص327، وشرح ابن الناظم ص273، والعيني 429/4

فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: "زيدا أضربْت؟"، فكذلك لا يجوز أن يقال: "زيداً إن تضربْ أضربْ".

والذي يدلّ على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا خفاء بـــه، ألا ترى أنك إذا قلت: "أضربْتَ زيدا؟" كنت طالباً لما لم يستقر عندك، كمـــا أنـــك إذا قلت: "إن تضربْ زيداً أضربْ"، كان كلاماً معقوداً على الشك، فإذا ثبتـــت المـــشابهة بينهما من هذا الوجه، فينبغي أن يُحمَل أحدهما على الآخر؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه، فكذلك الشرط".[36]

نخلص إلى أنّ معيار التأويل إلى مفرد في إعراب الجمل ذات المحل غير دقيق، ويحتاج إلى إعادة نظر، وما يدعم ذلك ويقويه أنّ الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب، وهذا يعني أنها لا تؤول بمفرد، ولذلك لا محل لها، لأنّ الإعراب من حـــق الأسماء، والجملة إذا أولت إلى اسم، أعربت، وذلك للإفصاح عن محل هـــذا الاســـم المؤول من الإعراب.

فإذا سلمنا بذلك وجدنا أنّ الجملة الاعتراضية في قولنـــا: "زيـــد– وفقـــه الله – مجتهد"،يمكن أن تؤول بمفرد، نقول: "زيد – موفقاً – مجتهد"، إذاً؛ كيف لا يكون لهـــا محل، وقد أُولت بمفرد؟ فهذا يدلُّ دلالة قاطعة على أنّ معيار التأويل لا يجري علـــى الجمل كلها.

وفي هذا السياق نرى أنّ جملة الاعتراض لا محل لها، لأنها لا تـــرتبط بعلاقـــة وظيفية مع الجملة الأساسية التي تتكون من المسند والمسند إليه، أي التي تكون كلامـــاً مفيدا، فهي التي تحقق علاقة الإسناد بصرف النظر عن الجملة الاعتراضية، فلما لـــم يكن للجملة الاعتراضية أدنى صلة بعلاقة الإسناد لم يكن لها محل، ولـــيس لأنهـــا لا تؤول بمفرد، لأنها في المثال السابق ذكره قد أُولت.

---

[36] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، دار الجيل، 1982م، ص623–627

وهذا يفيد في أنّ لكل جملة معياراً خاصاً بها، وهذا يضطرنا إلى القول: إنّ معيار إعراب كل جملة يظهر من سياق الجملة نفسها، وهذا ما جعل الجملة الحالية تشتبه كثيراً بالجملة الاعتراضية، وقليلاً بالجملة الاستئنافية على الرغم من اختلافهما في موضوع التأويل وعدمه.

وكذا الأمر فيما يتعلق بجملة مقول القول، ففي قوله تعالى: (قال: إنّي عبد الله)، نجد أنّ همزة "إنّ" يجب أن تكون مكسورة، لأنها وقعت بعد القول، ونعلم أيضاً أن كسر همزة "إنّ" يعني عدم تأويلها مع ما بعدها بمفرد، لأن هذا هو الضابط العام في كسر همزة"إنّ" أو فتحها.

وبالنظر إلى وجوب كسر همزة "إنّ" نصل إلى أنّ الجملة لا تؤول بمفرد، وبالنظر إلى قاعدة إعراب الجمل ذات المحل نجد أنها تؤول بمفرد، فكيف تؤول الجملة ولا تؤول في السياق نفسه، فهذا يعني أنّ الجملة – وإن كان لها محلٌ من الإعراب – قد لا تؤول بمفرد، لأنّ هذه القاعدة غير دقيقة، وهذا أمر صناعيٌّ صرف، فإذا أضفنا إليه أنّ الجملة نفسها لا تؤول أبداً –إذ لا سبيل إلى ذلك– نجد أننا مضطرون إلى إعادة النظر في هذه القاعدة التي تتعلق بإعراب الجمل، ولاسيما أنه يجب كسر همزة "إنّ" بعد القول.

وهذا الكلام لا يبطله أن لفعل القول خصوصية في هذا السياق، لأن ذلك لا ينقض صحة ما تقدم، ولا يتعارض معه، لأن الغرض من ذلك الوصول إلى أن علماء النحو العربي استسلموا إلى شيء، وجدوا فيه ما يحقق فكرة العامل النحوي في فكرهم، وأسقطوا ذلك على الجمل كلها إسقاطاً واحداً على الرغم من أن ذلك لا يسلم في إعراب الجمل كلها، ولكل جملة معيار خاص بها، وإعرابها إنما يكون لشيء يقتضيه سياقها، وليس أمراً آخر.

وفي هذا يمكن القول: إنّ الجملة التي لا محل لها من الإعراب، لا قيمة لها من حيث تحديد اسمها، لأنه لا يترتب على هذا التحديد شيء من حيث الإعراب، أمّا الجمل ذات المحل؛ فلا بدَّ من تحديد اسمها، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع ما بعدها أو قبلها من حيث أثر العامل فيها[3737]، وتجعل الكلام الذي هي فيه أشدَّ صلة ببعضه، وأعمق أثراً في عمل العامل النحوي، لأنّ اشتباه الجملة الاعتراضية بالحالية، يجب أن يؤدي إلى تغليب الحالية، لأنّ الأصل في الجمل أن تكون مفردات، والمفردات تتآلف في السياق، لتأخذ محالها كما يقتضيه هذا السياق، وليس كما يقتضيه العامل النحوي.ولذلك، فإنّ الميل إلى الجمل ذات المحل بتحديد الاسم أولى من التي لا محل لها، إذ لا معنى من تحديد اسمها مادامت لا مدخل لها بالإعراب، أي لا تتصل اتّصالاً معيناً بإدراك المعنى المتوخّى في السياق.

والذي يمكن أن يُقال هنا: إنّ إعراب الجمل يجب أن يُبحث بحثاً، غرضُه خدمة المعنى، عملاً بقول ابن هشام: " وأول واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً" [3838]، ولهذا لا حاجة إلى التفصيل في إعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم مقترنة بالفاء، أو غير مقترنة بالفاء، أو جوابا لشرط غير جازم، وغير ذلك، ويُكتفى بالقول: والجملة جواب الشرط.

خاتمة:

أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

_ ينبني تقرير القاعدة على الأصل.

_ يتمّ تحديد وظيفة الكلمة من خلال علاقتها بالحدث.

(37) المختار من أبواب النحو، ص 87

(38) مغني اللبيب، ص 684

_ الحركة الإعرابية ليست شرطاً لوظيفة الكلمة، ولكنها موجبة _ إن ظهرت _ لإعراب الكلمة.

_ التأويل إلى المفرد ليس ذا مفهوم واحد في إعراب الجمل، وإنما هو تحويل الجملة إلى الأصل الذي لو كان لظهر عليه أثر العامل.

_ جزم الجواب بـ"إن" يقوي الربط بين جملتي فعل الشرط وجوابه.

_ فقدان الجزم يقابله دخول الفاء أو إذا الفجائية.

_ تشترك الفاء وإذا الفجائية في وظيفة واحدة.

_ التأويل إلى مفرد في إعراب جملة جواب الشرط الجازم إذا اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية لا يعني التأويل إلى اسم، لأنّ الجزم من خواص الأفعال.

_ جزم جواب الطلب أمرٌ يفرضه معنى الطلب لعدم حصوله، ولا حاجة إلى تقدير حرف شرط وفعله محذوفين.

_ رفع المضارع بعد الطلب يعني انعدام ترتّب حدوث أحد الفعلين على الآخر، وفقدانَ معنى الشرط في الجملة الكبرى، وهو أصل في موضعه، ولا حاجة إلى عدِّه متقدماً، لأنّ الرفع لا يجعل الجملة جواباً.

_ إعراب الجمل لا يخضع لقاعدة واحدة تجري على الجمل ذات المحل كلها.

_ قد تؤول الجملة الاعتراضية إلى مفرد.

_ لا معنى من تحديد اسم الجملة إذا لم يكن لها محل من الإعراب.

_ يكفي السياق دلالة أن نقول: والجملة جواب الشرط.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1990م.

2- إعراب الحماسة، ابن جني، مخطوط، مصورة دار الكتب المصرية.

3- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، دار الجيل، 1982م.

4- أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر، بيروت، ط6، 1974م.

5- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف.

6- خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط1، 1986م.

7- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت.

8- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني،صحح أصله الإمام محمد عبده، علق حواشيه محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، 1961م.

9- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، منشورات ناصر خسرو، طهران.

10- شرح الشذور، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988م.

11- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

12- شرح الكافية، الرضي، دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض ط1، 1996م.

13- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، مكتبة المتنبي، القاهرة.

14– العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986م.
15– الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
16– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
17– المختار من أبواب النحو، د. محمد خير الحلواني، مكتبة دار الشروق، بيروت، ط1، 1975م.
18– مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق ط6
19– المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
20– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
21– نحو التيسير، أحمد عبدالسلام الجولري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1984م.
22– النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة ط7
23– نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أحمد نخلة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991م.
24– هامش خزانة الأدب للبغدادي، العيني، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط1، 1986م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2005/7/31.